أوراق للمناقشة

تقدم هذه الأوراق خلفية مختصرة عن بعض جوانب الإصلاح و التحديث و التي يمكن أن تساعد مجموعات العمل في مناقشتها مع العلم بأنها لا تعتبر ملزمة بأي شكل من الأشكال للأفكار التي سوف تطرح للمناقشة.

مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث

٢٢ – ٢٤ فبراير ٢٠٠٥

بالاشتراك مع

رابطة قمة عمالة الشباب

الهيئة القبطية الإنجيلية
للخدمات الاجتماعية

جمعية نهضة المحروسة

أولا

الشباب و التنمية الاقتصادية

يثير موضوع دور الشباب في الإصلاح والتحديث بعض التحديات حول جوانب مختلفة، منها الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لما تمثله من عنصر هام يؤثر على الكثير من الجهود الإصلاحية و التحديثية، وذلك لأن العنصر الاقتصادي تتزايد أهميته بسبب تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض معدلات النمو وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض المشاركة في التجارة الدولية وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وانتشار الفقر وارتفاع نسب البطالة خاصةً بين الشباب والنساء.

و تحتل مصر المرتبة رقم ١٠٨ بين ١٧٥ دولة فيما يتعلق بمعدلات التنمية و ارتفاع معدل البطالة. وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، ورغم الجهود التي بذلت في مصر على مدار عقود، ومازالت تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا إنها لم تنجح بشكل عام في تحقيق نتائج ملموسة تحدث تغييراً حقيقياً في مستوى معيشة المواطن المصري لأسباب كثيرة، منها عدم اشتراك الشباب و مشاركتهم في وضع الحلول، أو أن بعض الحلول لهذه المشاكل الاقتصادية كان التعامل معها على المدى القصير، وذلك بالرغم من أن التنمية الاقتصادية يجب التعامل معها على أنها عملية طويلة الأجل وتؤثر على النمو، وتتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد لتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع، ويمكن تحديدها من خلال مؤشرات معينة: مثل عدد الوظائف المتاحة وتوزيع الثروات ومستوى المعيشة المتاح للمواطن. يضاف إلى ذلك اعتبار أن توفير الوظائف وتوزيع الثروات من أهم العوامل التي تؤثر في المجتمع وتؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. كما إنها تعتبر من أكثر المشكلات التي يعاني منها الشباب المصري. ولذلك يجب التركيز عليها وبصفة خاصة أن المجتمع المصري أصبح الآن يوجه جهوداً كبيرة لمواجهة البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل إلا أنه وحتى الآن توجد الكثير من التحديات وأهمها:

١- نظام التعليم الحالي الذي يخرج شباباً غير مؤهل و لا يمتلك المهارات التي تمكنه من دخول سوق العمل.

٢- انتشار ثقافة لا تشجع على الإبداع و التفكير خارج الأطر الموجودة والتي تركز على التفكير الضيق والمحدود. ويتمثل ذلك في تفضيل الأعمال المكتبية بوجه عام، وتفضيل أعمال بعينها على أعمال أخرى، خاصةً النظرة الدونية لأصحاب الحرف والمهن الفنية.

٣- أن البعض من قطاع الأعمال يركزون على تحقيق ربح مادي سريع من الأنشطة التجارية التي يقومون بها، وذلك من غير النظر إلى العواقب الاجتماعية. ويرجع سبب ذلك إلى عدم انتشار فكرة المسئولية الاجتماعية.

٤- عدم توفر رأس المال والدعم الفني الكافيان لدى الشباب لبدء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥- صعوبة الحصول على القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة من البنوك وذلك بسبب ارتفاع التكاليف المباشرة للقروض الصغيرة المتعددة ذات العوائد الضئيلة وارتفاع المخاطر بسبب انعدام الصبغة الرسمية لهذه المشروعات و عدم وجود خبرة كافية لدى مشروعات الشباب في استخدام الوسائل الحديثة في التعامل مع الجوانب المالية للمشروعات وكذلك افتقارهم للمهارات المصرفية والقدرات التنظيمية والفنية المتصلة بدراسة الجدوى وتقييم المشروعات.

٦- عدم توفر الخبرات والمهارات الإدارية والفنية والتسويقية لدى الشباب أصحاب المشروعات، وكذلك عدم وجود مراكز دعم يمكن من خلالها اكتساب هذه الخبرات.

٧- التركيز الكبير من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والدولة على القروض متناهية الصغر التي لا يمكن الاعتماد عليها في توفير عدد كبير من فرص عمل، ويمكن أن يتم من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ذلك لأن مثل هذه المشروعات لا يخرج منها منتج ذو قيمة مضافة، وبالتالي لا تفتح أسواق جديدة.

ورغم هذه التحديات إلا أنه يوجد الآن العديد من الفرص التي يجب على الشباب استغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها:

١- وجود مساحة من الانفتاح والحرية في تعامل الدولة مع أى جهود رامية للتنمية الاقتصادية.

٢- وجود إتجاه عام لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب، وذلك عن طريق مؤسسات الإقراض، سواء على مستوى مؤسسات تنموية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو مؤسسات بنكية مثل البنك الوطني للتنمية وبنك القاهرة والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (و كلها بنوك مملوكة للدولة) أو الجهات المانحة مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA والإتحاد الأوروبي أو الجمعيات الأهلية مثل جمعيات رجال الأعمال.

٣- تشجيع الدولة لمناخ الاستثمار، وخاصةً المجهودات التي تقوم بها وزارة الاستثمار الحالية.

٤- ظهور بعض المبادرات التي تسعى إلى تحسين التعليم الفني وتغيير نظرة المجتمع له.

٥- شدة الأزمة الاقتصادية الموجودة في المجتمع المصري حالياً، مما يوجد الفرصة لتغير الكثير من المفاهيم التي اعتادها المجتمع للخروج من هذه الدائرة.

وفي ظل وجود هذه التحديات والفرص تظهر مجموعة من التساؤلات الهامة:

- هل الفرص الموجودة حالياً كافية لتوليد فرص عمل للشباب وتحقيق التنمية الاقتصادية أم أنه يجب بذل المزيد من الجهود؟ وفي أي اتجاه؟
- هل يمكن توفير المزيد من فرص العمل عن طريق الاهتمام بالتعليم المهني؟ وهل يعتبر هذا دوراً مقصوراً على الدولة أم يجب على قطاع الأعمال المشاركة فيه ودعمه لربط التعليم باحتياج سوق العمل؟ وكيف يمكن تفعيل دور قطاع الأعمال؟
- كيف يمكن ربط التعليم بسوق العمل وهل هناك خطط يمكن تنفيذها لإعادة تأهيل وتدريب العاملين الحاليين وخاصةً الشباب لاكتساب المهارات اللازمة ولمطلوبة في سوق العمل؟
- كيف يمكن تغيير المفاهيم السائدة واحترام المهن المختلفة وترك الشباب حراً في اختيار المهنة التي يرغب في ممارستها؟ هل يستطيع الشباب أن يختار وحده أم أنه يحتاج إلى برامج إرشاد وتوجيه للمساعدة في تحديد اختياراته على حسب رغباته بالإضافة إلى الاحتياجات الواقعية في سوق العمل؟
- كيف يمكن رفع جودة المنتجات المحلية و توجيها للتصدير و فتح أسواق جديدة؟ هل هذا دور أصحاب المشروعات الكبرى وحدهم أم يمكن للشباب أن يلعب دور أيضاً في ذلك؟
- كيف يمكن نشر الوعي في الشركات الكبرى وبين قطاع الأعمال عن مفهوم المسئولية الاجتماعية ودورهم تجاه المجتمع وكذلك حقوقهم المترتبة على القيام بهذا الدور؟
- كيف يمكن إنشاء مراكز معلومات وقواعد بيانات تتضمن جميع البيانات الاقتصادية التي يحتاج إليها الشباب لاتخاذ قراراتهم بشأن المشروعات التي ينوون العمل فيها؟
- كيف يمكن تيسير الاقتراض من مختلف الجهات للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي القنوات المتاحة التي يستطيع الشباب من خلالها تعريف الجهات التنفيذية بالتغييرات الهيكلية والقانونية اللازمة لذلك؟

- هل يمكن أن تشارك منظمات المجتمع المدني في تسهيل الإقراض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ويتعامل الشباب من خلالها مع الجهات المصرفية؟
- هل يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور في تشجيع التصدير وخاصةً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يمتلكها الشباب؟
- كيف يمكن توفير المناخ المطلوب لازدهار المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل يمكن أن يتم ذلك من خلال مؤسسات لإكساب الشباب الخبرات والمهارات اللازمة؟
- هل تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستمرار والازدهار وحدها أم أنه يجب تكوين كيان مشترك لتهيئة المناخ اللازم لإزدهارها وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات؟
- مع التركيز الموجود حاليًا على أهمية الإقراض المتناهي الصغر هل من الممكن توجيه بعض هذه القروض إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة؟ وكيف يمكن للشباب تغيير موقف الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد؟
- هل الأفضل الإتجاه إلى الاستثمار في المشروعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة لتوفير المزيد من فرص للعمل للشباب، أم من الأفضل الاتجاه إلى الاستثمار الذي لا يحتاج إلى رأس مال، ولا يحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة، مثل البرمجيات التي تتحول إلى صناعة ببلايين الدولارات؟ وكيف يمكن للشباب مساندة هذه الجهود؟
- ما العوامل اللازمة لضمان استمرار ونجاح الجهود والمبادرات التي تهدف للتنمية الاقتصادية؟ هل يمكن تصميم عملية تقييم ومراجعة محددة؟
- ما دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية ورجال الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات؟

ثانيا

التعلم وبناء مجتمع معرفي

عندما نتحدث عن الشباب والإصلاح، نتطرق بطبيعة الحال إلى الفرص المتاحة للشباب: للتعلم والإعداد للعالم الحقيقي، وبصفة خاصة حق الشباب في اختيار ما يتعلمه والطريقة التي يتعلم بها. ويستخدم مفهوم التعلم بدلاً من التعليم على اعتبار أن التعليم يقتصر على المؤسسات التعليمية، وخاصة أن معظمها في مصر تعتمد علي ما يمكن أن يطلق عليه التلقين. أما التعلم فهو عملية مستمرة في حياة الإنسان الذي يستطيع القيام بدور نشط ويتم توجيهه نحو تحقيق أهداف عملية. ولذلك فإن التعلم لا يجب أن يقتصر على المؤسسات التعليمية، كما أنه يجب أن يمتد إلى تعلم المهارات و القيم و العناصر الاجتماعية التي تساهم في تشكيل شخصية الإنسان، وذلك لكي لا يكون المتعلم متلقياً سلبياً و إنما فاعل نشط. وينتج عن ذلك اتساع مفهوم التعلم ليشمل محو الأمية والتعليم الرسمي وغير الرسمي وبناء مجتمع المعرفة، أي بناء المجتمع الذي يسعى إلى الوصول إلى المعرفة والاستفادة منها، بالإضافة إلى تعلم المهارات المهنية والحياتية والمهارات الإنسانية التي تؤثر في تكوين الشخصية، وبالتالي في مستقبل المجتمع. ويتصل بذلك المساهمة في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمع مثل مشكلة الأمية التي لا تزال مرتفعة في مصر، وبصفة خاصة بين الإناث.

ويلاحظ أن الطريقة المتبعة حالياً في معظم مؤسسات التعليم في مصر تعتمد على التلقين والحفظ بدلاً من البحث والتفكير والإبداع وهي الطريقة والتي تقلل من استقلالية المتعلمين وثقتهم بأنفسهم وفاعليتهم الاجتماعية وقدراتهم على اتخاذ القرار والتفكير النقدي الحر.

ورغم ظهور مبادرات كثيرة لإصلاح التعليم، فإن معظمها ركز على هيكل التعليم، ولم يتناول محتوى المناهج والطريقة المستخدمة في التعلم، كما أن مشكلة التعليم في مصر تعاني من عقبات أخرى، تتعلق بالأفكار السائدة في المجتمع وهي الأفكار التي ترى من التعليم وسيلة لتأمين الاستقلال المادي و الحراك الاجتماعي. ولذلك نجد إقبالاً كبيراً على التعليم الجامعي بشكل عام دون الاهتمام بنوع الدراسة، ولكن المهم هو الحصول على شهادة جامعية على أمل أن توفر هذه الوظيفة الأمان و الاستقلال المادي بالإضافة إلى الحراك الاجتماعي.

أسئلة للمناقشة

- ما دور الشباب في نشر ثقافة التعلم بدلاً من التعليم؟ حملات توعية؟ أنشطة؟
- كيف يمكن أن يساهم الشباب في القضاء على الأمية؟

- كيف يمكن التأثير في الثقافة العامة وثقافة الشباب بوجه خاص لرؤية أن الهدف من التعلم هو الإستمرارفي الحصول على المهارات المطلوبة للإصلاح والتحديث وإعطائهم القوة والقدرة على الاستفادة المستمرة من الخبرات المتاحة و ليس مجرد وسيلة للوصول إلى الاستقلال المادي أو الحراك الاجتماعي؟ وكيف يقبل الشباب على تعلم ما يحبون لتحقيق ذواتهم حتى وإن لم يتفق ذلك مع الآخرين؟
- كيف يمكن تغيير ثقافة المجتمع التي تعتبر تخصصات دراسية بعينها أفضل من تخصصات أخرى؟ أو اعتبار أن التعليم الثانوي والجامعي أفضل من الفني والمهني؟ وكيف يمكن تغيير النظرة الدونية لبعض المهن أو الأنواع الأخرى من التعليم؟ هل يمكن أن يلعب الشباب دور في هذا المجال أم أن الأمر يجب أن يرتبط بقطاعات التعليم والأعمال؟
- كيف يستطيع الشباب تنمية مهاراته واكتساب المهارات الجديدة التي لم تتوفر لهم في النظام التعليمي الرسمي والمطلوبة في سوق العمل؟
- ما دور الشباب في تشجيع ثقافة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية وربطها بكل من مراكز الأبحاث والصناعات؟
- ما المبادرات والمؤسسات الموجودة حالياً التي تشجع التعليم المستمر؟ كيف يستطيع الشباب زيادة هذه المبادرات باستغلال الفرص ومواجهة التحديات؟ وكيف يستطيع الشباب إلقاء الضوء على هذه المبادرات تمهيداً لانتشارها؟
- هل هناك مؤسسات أخرى يمكن أن تتبنى هذا الفكر أم على الشباب إقامة المؤسسات اللازمة لتتولى هذه المهمة؟
- و بالنظر إلى مفهوم التعلم كيف يمكن إقامة مجتمع معرفي تعلمي (يسعى للحصول على المعرفة والاستفادة من تطبيقاتها) وينظر إلى التعلم على أنه عملية مستمرة لا تتوقف بعد مرحلة معينة؟
- ما دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية وقطاع الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات؟

ثالثا

الثقافة الفرص والتحديات

في البداية، نطرح ما المقصود بالثقافة و خاصةً بالنسبة للشباب. و نجد من بين التعريفات التي يطرحها الأستاذ محمود أمين العالم أن الثقافة تشمل مختلف الممارسات العملية والسلوكية المختلفة، الفردية منها والجماعية، فضلا عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج، فهي لا تقتصر على المعارف والأنشطة الأدبية والفنية والعملية والمعرفية عامة. ولهذا يجتمع فيها الجانب المعنوي والوجداني والأخلاقي والقيمي والمعرفي والجانب العملي والمادي للحياة الإنسانية. ومن المؤكد أن هذا التلازم بين الجانبين في أصل كلمة الثقافة – في لغتنا العربية – يرجع في دلالته المجازية إلى عملية تثقيف الرمح أي شحذ سلاحه وإرهافه بالنار[1]. وبالتالي فإن أي ثقافة تحتوي على عناصر إصلاح وعناصر تخلف، أي أنها تقدم – في ذاتها – فرصًا للإصلاح و التنمية، وكذلك تحديات ومعوقات.

وهذا الموضوع يثير التساؤل عما هو المقصود بالشباب وهل نقصد قطاعاً سكانياً محدداً بالعمر فقط، أم نحن نتحدث عن جيل معين له خصائص تميزه عن الأجيال السابقة، وهل نحن نتحدث عن كتلة سكانية متجانسة فيما بينها تختلف عن غيرها؟ تلك الأسئلة مهمة في البداية حتى لا ننجرف في فصل الشباب عن المجتمع باعتباره فئة خاصة، ذلك على الرغم من خضوعه لكافة التصنيفات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تكون المجتمع المصري. ما حدود استخدام مفهوم الشباب كوحدة تحليل ؟ وهل يعد مفهوم الجيل أكثر فائدة؟ ولو تحدثنا عن مفهوم الجيل فإننا نتعامل مع صفات هذا الجيل الحالي من الشباب المصري والمظاهر الثقافية التي تتصل به. و بالتالي فإن علينا ضرورة مناقشة المكونات الرئيسية لثقافة هذا الجيل، ثم البحث عما تحتويه هذه المكونات من مصادر قوة تمنح فرصاً للإصلاح والتغيير نحو الأفضل، إلى جانب ما تضمه من مصادر ضعف تمثل تحديات معطلة أو مهددة لقضية الإصلاح والتنمية.

و يدور حالياً الحديث عن الإصلاح الثقافي رغم أنه يعتبر موضوعاً مثيراً للجدل، حيث يعتقد البعض أنه من الكماليات التي يمكن الاهتمام بها بعد حدوث تنمية شاملة و تحقيق حد أدني من الاستقرار الاقتصادي بينما يراه أخرون من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية في مختلف المجالات: الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية....إلخ

---

[1] "الثقافة المصرية أبن تقف و أين تتجه".
http://www.egwriters.org.eg/wordfiles/al-sakafa-almasraya-mahmood-ameen.doc

وعند النظر إلى ثقافة الجيل الحالي ينبغي النظر إلى أمرين. الأول: الثقافة المصرية بوجه عام التي لها أطياف كثيرة والثاني هو التأثيرات الثقافية الخارجية على الثقافة المصرية والتي تمتزج وتؤثر كلها على المجتمع المصري وتختلف تأثيراتها من حقبة إلى أخرى ومن مكان إلى أخر. كما أن ثقافة الجيل الحالي من الشباب يمكن أن يكون لها ثلاث مكونات رئيسية. أولاً: المكون الديني، حيث يعد بروز المكون الديني في ثقافة الجيل الحالي من الشباب من أكثر مظاهر التغير الثقافي وضوحاً بالمقارنة مع الأجيال السابقة، خصوصًا بعد أن أصبح الشعور الديني يحتل مكانًا رئيسيًا في الثقافة الفردية للجيل الحالي من الشباب من مختلف الطبقات الاجتماعية وعبر المستويات التعليمية المختلفة. ويظهر بصفة خاصة في المبادرات الشبابية التطوعية الخيرية التي أصبح لها تواجد كبير في المجتمع، كما أن هناك اتجاهات أخرى تتمثل في وجود بعض الاتجاهات لاستغلال الدين لممارسة التسلط على الآخرين و تقييد الحريات.

ثانيا المكون السياسي: لا تزال هناك مظاهر للثقافة السائدة في المجتمع، وتعتبر في بعض جوانبها شديدة الخطورة مثل الشعور باللامبالاة و الإنهزامية و العجز وعدم القدرة على التأثير وعدم الثقة خاصةً بالنسبة للجهات التنفيذية و غياب الإحساس بالمساواة. و هذا يعتبر تحدياً كبيراً أمام الجهود الإصلاحية، وذلك لأن انتشار مثل هذه القيم بين الشباب يعيق أي محاولات للتطور والنهوض.

ثالثا المكون الخارجي للثقافة الذي يتوافر حالياً أمام الشباب من خلال زيادة الاتصال بالثقافة الغربية والخارجية عموما نتيجة المعرفة باللغات الأجنبية و انتشار المدارس والجامعات الأجنبية ووسائل الإعلام والاتصال و الإنترنت والفضائيات و غيرها مما ساعد على ظهور بعض الآثار على الهوية الثقافية، خاصة بين الشباب مع العلم أنه أيضاً يوفر الفرصة للاستفادة من الثقافات الأخرى، وبالتالي فو مكون يؤثر على عناصر الإصلاح في المجالات التي يقترن بها الشباب بشكل أو بآخر، سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية.

ولذلك فإن معرفة كل العناصر الثقافية التي يتعرض بها الشباب يساعد في إمكانية الوصول إلى هوية مشتركة،.هوية تساعد كثيراً في اختيار وتحديد أجندة الأهداف لتحقيق الإصلاح، وكذلك في الاتفاق على الطرق المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى هذه الأهداف. وفي نفس الوقت. ضرورة العمل على عدم الانفصال عن الواقع، وضرورة الانفتاح على الثقافات الأخرى والتفاعل معها من أجل تأكيد إعادة الثقة بالهوية والاعتزاز بالتراث ولن يتم ذلك إلا من خلال التفاعل الإيجابي داخل المجتمع المصري أو خارجه، وذلك بطريقة يستطيع من خلالها الشباب التعبير عن أفكاره بكل حرية دون التقيد بأنماط ثقافية أو سلوكية محددة أو نماذج معينة

في التفكير تعيق سهولة الحوار والفهم للآخرين، وخاصة مع الشباب الذى ينتمي إلى خلفيات ثقافية متنوعة.

أسئلة للنقاش:

- كيف يمكن التعامل مع كل من مكونات ثقافة هذا الجيل من الشباب وتوظيفها في المجتمع المصري لمواجهة التحديات الثقافية التي يعيشها الشباب في المجتمع المصري؟
- كيف يمكن الوصول إلى رؤية مشتركة للتعامل مع مختلف الثقافات وقبول الآخر وكيف يمكن إحداث التمازج بينها، وكيف يمكن نشر ثقافة المواطنة التي تعترف بالاختلافات في الانتماءات؟
- كيف يمكن لكل مجموعة ثقافية داخل مصر أن تعيد النظر في ثقافتها بحثاً عن القيم المشتركة والنهوض بقيم التواصل والحوار ؟ وما دور الشباب في تحقيق ذلك في المجموعات الثقافية المختلفة التي ينتمون إليها؟
- كيف يمكن نشر ثقافة تقبل وتشجع الاختلاف وقبول الأخر والتسامح والمعايشة والتفكير النقدي والقراءات النقدية والاستقلال؟ وما دور الشباب في تبني هذه القيم ونشرها وفي إقامة مشروعات وأنشطة تدعم هذه القيم؟
- كيف يمكن توفير بيئة يستطيع الشباب فيها من خلال التعامل مع أفكارهم واختبارها لتأكيد الثقة فيما يعتقدونه وفي نفس الوقت يقبلون الآخرين حتى وإن كانت أفكارهم تختلف عما يعتقدون ؟
- هل هناك وعي كاف بين الشباب بالتراث الثقافي المصري والمشترك مع الثقافات الأخرى ؟ وكيف يمكن الحفاظ على هذا التراث الذي بدأ في الاندثار؟
- كيف يستطيع الشباب الاشتراك في تشجيع المبادرات الموجودة لدفع الثقافة من خلال الفن والكتابة وغيرها من طرق التعبير المختلفة ؟ وهل المؤسسات الثقافية الموجودة كافية أم يجب العمل على زيادة هذه المؤسسات والمبادرات من أجل إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر للشباب ؟
- كيف ينظر الشباب إلى الثقافات الأخرى ويتعامل معها وهل هناك ثقافة معينة يمكن اعتبارها المثل الأعلى أم أنه الفرص متاحة للاختيار؟
- ما دور السفارات المصرية في الخارج في تفعيل ومساعدة الشباب في الاحتكاك بالشباب من ثقافات ومجتمعات أخرى وما هو دور الشباب في تفعيل هذه الجهود؟
- هل توجد فرص واتجاهات كافية لجعل الشباب المصري يفكر في السفر للخارج لاكتساب الخبرة والمعرفة والتعامل مع ثقافات مختلفة وليس فقط لتحقيق الربح المادي؟

- **كيف يمكن ربط الشباب المصري داخل مصر مع الشباب المصري المقيم بالخارج، خصوصًا الذي نجح في تحقيق بعض أهدافه لتبادل الخبرات وتوسيع أفق الشباب؟**
- **ما دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية ورجال الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات؟**

رابعا
المشـــاركة

هناك ارتباط واضح بين إتاحة المشاركة وتحقيق التنمية المستمرة وكل الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحقيق المساواة، والقضاء على اتساع التفاوت بين الأفراد بعضهم البعض. ورغم كل الجهود الكبيرة لتحقيق المشاركة فإن التحديات تزداد يوما بعد يوم بطريق مباشر وغير مباشر، وذلك نتيجة للتراجع والركود الذي يسود بين الشباب في مدى المشاركة في جميع جوانب الحياة. ويتبع ذلك من ظواهر سلبية بسبب اتساع الهوة بين الأفراد، واليأس الذي يصيب الكثير من الشباب، وما قد ينطوي عليه من تقييد لمساهمة ومشاركة الكثير منهم مما يؤدي إلى تعويق وتعطيل لمسيرة التنمية والتطوير.

والتنمية بطبيعتها تهدف إلى مصلحة الإنسان، وبالتالي لا يمكن أن تتم بدون كامل مشاركته في كل جوانبها وبكل الطاقات الموجودة. لذلك تبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز المشاركة وتوفير المناخ المناسب لمساهمة ومشاركة كل الطاقات البشرية على اختلاف أنواعها وأشكالها وبصفة خاصة من الشباب. فلقد مضى الوقت الذي كانت التنمية تستند فيه فقط في كل أصولها ونتائجها إلى مساهمة القادة والمسئولين من الحكومات وقيادات سياسية. وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية الآن ينصب ويستند على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكافة أشكاله وتصنيفاته حتى يمكن أن يحدث التغيير والتنمية في المجتمع.

كما يضاف إلى ذلك أن احتمالات حدوث الإصلاح وتعزيزه في أي جانب من جوانبه، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، لا يمكن أن يتقرر فقط من خلال خطط التنمية وحدها، ما لم يتدعم بالموافقة والمشاركة الكاملة من كل أفراد المجتمعات المحلية، حتى على مستوى الأفراد وفي كل المراحل، ومن خلال إجراءات واضحة تضمن توسيع مشاركة جميع الأفراد دون استبعاد أو تهميش لدور أي فئة مهما كانت صغيرة أو كبيرة في جميع عمليات ومستويات التنمية والتطوير وخاصة من الشباب.

إن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الإصلاح والتحديث تكمن في مشاركة الجميع في حل المشكلات وبناء المستقبل الذي يحقق للمجتمع بجميع أطرافه وفئاته الأماني والآمال. وبالطبع لا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل وجود مؤسسات وقوانين، يستطيع أن يمارس الإنسان فيها حقوقه وحرياته، وتسمح له أن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من عمل وفكر وإبداع.

إن تحقيق المشاركة يرتبط بشكل كبير بمدى توفير المناخ الملائم لعوامل كثيرة، ومن أهمها توفر الديمقراطية، حيث يعتبر غيابها من أول الموانع لتحقيق المشاركة في أي مجتمع. فالديمقراطية في أبسط معانيها تعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار. وهي تهدف إلى توفير وكفالة الحق في المشاركة الفعالة والحقيقية من جميع الأفراد في إدارة شئون المجتمع وعلى جميع المستويات وفي كل المجالات. كما أنها تعني حق الأفراد في الاختيار وتقرير الأوضاع التي تحقق لهم مصالحهم وأهدافهم.

إن كفالة الديمقراطية تعتبر جزءا هاما من التصور الكامل لأساليب التنمية وطرق التعامل بين الناس والمجتمع من اجل تحقيق أهداف تنموية معينة، ومن اجل بناء المجتمع. وبطبيعة الحال فإن المجتمع يتكون من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، وقد يكون لكل منها مصالح تختلف عن مصالح الفئات الأخرى، ولذلك فإن تحقيق التنمية والتقدم يعتمد على مدى التفاهم بين مختلف هذه الفئات والطبقات، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إتاحة الفرصة وتوفير المناخ الملائم لممارسة الحق في الحوار والمشاركة والتعبير، وكذلك الحق في تلقي المعلومات. وبذلك تكون هذه العوامل منفصلة ومجتمعة، وهي كلها مرتبطة بكفالة الممارسات الديمقراطية، كما أنها من أهم الجوانب التي تسهل تحقيق التنمية بمعناها الواسع التي يسمح فيها لكل الفئات في المجتمع بان يكون لها أصوات وحقوق مسموعة، وأن يكون لها رأي وأن تكون مشاغلها ومشاكلها موضع الاعتبار. وبالطبع لا يمكن أن يتحقق ذلك دون كفالة الحريات وخاصة لكل الفئات وخاصة من الشباب والنساء.

إن المقصود بالإشارة إلى الإصلاح في هذا المجال هو التنمية المستمرة والمتواصلة التي تزايد تداول الحديث عنها بين علماء الاقتصاد والبيئة والسياسيين باعتبارها من الأهداف التي يجب تحقيقها، وذلك بالرغم من صعوبتها، حيث أنها تتضمن مجموعة مركبة من العلاقات بين الأفراد والبناء الاجتماعي للمجتمع والاقتصاد والموارد الطبيعية....إلخ.

وتعني التنمية المتواصلة في أبسط صورها واستخداماتها أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون استنفاد للموارد الطبيعية، وبواسطة التنمية التي يمكن أن تحقق الحاجات وطموح الحاضر دون تضحية بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتها، وهو الأمر الذي يستلزم اشتراك وتعاون قدرات جميع الفئات في المجتمع وبدون استثناء.

ولتحقيق المنفعة والمكاسب المتوقعة من اشتراك مجموعات كبيرة وقطاعات واسعة من المجتمع في التنمية المتواصلة فإنه يجب النظر بعناية إلى أهمية التوازن بين حقوق الفرد وحقوق

الجماعة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق جميع الفئات، وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها والمساهمة بقدراتها دون سيطرة عليها من أي من الفئات الأخرى الأكثر قوة أو تنظيما عنها، أو من قبل القيادات السياسية بقصد التأثير فيها أو توجيه مسيرتها.

لذلك فإن تنظيم العلاقات بين التنظيمات المركزية العلوية (الحكومات والقادة السياسيين) والبنية الأساسية للمجتمع (جماهير الشعب وخاصة من الشباب والنساء) يعتبر أمراً أساسياً للممارسة وتحقيق التنمية المتواصلة عن طريق المشاركة والديمقراطية التي تقتضي في معظم الأحوال ضرورة الاهتمام بالرأي العام الحقيقي للأفراد والجماعات، والتخلي عن أسلوب المونولوج في التعامل مع الجماهير، وإحلاله ببدائل أخرى، تشتمل على الحوار والمناقشات مع مختلف الفئات صاحبة المنفعة والمصلحة الحقيقية التي تؤدي، إذا ما تمت في إطار من الديمقراطية، إلى تحقيق المشاركة في ممارسة السلطة لمجموعات كبيرة وقطاعات واسعة من المجتمع.

إن قضية المشاركة، كما ذكرنا من قبل، تتناول في طياتها ضرورة الحديث عن كفالة الممارسات الديمقراطية وتحديد نوع الأشكال المقبولة للتعامل بين المواطنين وطبيعة دور بعض الفئات وخاصة من الشباب، فيما يتعلق بتعاملها مع قضايا المجتمعات المحلية. ولذلك فإن الحديث عن المشاركة من خلال هذا المضمون، يستلزم ضرورة الإشارة إلى أهمية إشراك المحليات في السلطة، وتشجيع التدرج في نقل السلطة إليها (اللامركزية)، وهي أيضًا أساس هام من أسس عملية التنمية المتواصلة و المتكاملة.

إن تشجيع اللامركزية والمشاركة والديمقراطية تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المتواصلة والمتكاملة التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توسيع قاعدة السلطة وتحريك أكبر عدد من المشاركين فيها، حتى على المستويات المحلية وخاصة في مراحل التفكير وتبني الأفكار الإصلاحية التي تمس حياة ومستقبل المجتمعات المحلية والصغيرة. ومن خلال ذلك فقط يمكن سد فجوة بين طريقة تفكير القيادات المركزية والمجتمعات المحلية بحيث لا تبقى هذه المجتمعات المحلية في عزلة عما يدور بداخل خطط التنمية التي هي في الأصل تهدف – ضمن ما تهدف – إلى بناء المؤسسات وتدريب الأفراد على التفكير والتخطيط والتصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات من خلال المشاركة، ودون سيطرة أو عدم اكتراث بالرأي الحقيقي للأفراد والجماعات الصغيرة والمحلية. ويهدف في ذلك إلى أن يشعر الشباب أن ما يجري من مشروعات للإصلاح وخطط للتحديث هي أولاً وأخيراً لمصلحتهم ومصلحة مجتمعاتهم المحلية، وأن لهم صوتًا يسمع ويسمح لهم بالاشتراك في تحمل المسئولية. والأهم من ذلك هو القدرة على الاجتهاد

والمشاركة في إحداث التغيير الذي يتيح في النهاية إمكانية العمل الجماعي والإجماع في الرأي من خلال المناقشات والحوار والتوفيق بين وجهات النظر المتباينة، دون استخدام لوسائل القهر من أجل إحداث التغيير أيا كان نوعه أو شكله.

وتهدف معظم الإصلاحات التي تجري في كثير من الدول وخاصة النامية منها إلى تشجيع انسحاب الدول والحكومات من مجال امتلاك وإدارة المشروعات وتسليمها للمحليات وأصحاب المصلحة الحقيقية من الأفراد المشاركين والعاملين فيها، وذلك لتحمل مسئولية إجراءات الإدارة والتنفيذ في هذه المشروعات من خلال تملكهم لها أو لجزء منها في صورة أسهم، وبحيث توكل مسئولية وإدارة وتنمية هذه المشروعات سواء أكانت كبيرة أم صغيرة للقطاع الخاص والأفراد دون فرض وصاية أو ولاية من أحد، اللهم إلا من خلال الاستعانة بالخبرات في الجوانب الفنية المطلوبة التي لا تتوافر على المستوى المحلي.

وبسبب اقتناع معظم المؤسسات العالمية التي تعمل في مجال التنمية المتواصلة والمتكاملة وخاصة في الدول الفقيرة، ازداد تأكيد أهمية مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد في جميع مشروعات التنمية التي تشارك فيها هذه المؤسسات الدولية والعالمية. وأكبر مثال على ذلك هو ما تقوم به المؤسسات الدولية حاليًا من تأكيد ضرورة استخدام أساليب المشاركة في جميع عمليات ومشروعات التنمية، بما في ذلك مشاركة المنتفعين من المشروعات، بحيث يشتركون في جميع إجراءات المشروعات قبل وخلال مراحل تنفيذها، ثم متابعتها وخاصة في المناطق الريفية. ويقوم المسئولون عن هذه المشروعات بتقييم مسبق للمشروعات من خلال مشاركة المنتفعين منها، وكذلك من خلال تنظيم حلقات دراسية يشترك فيها المنتفعون من المشروعات، وذلك بقصد إحكام تصميمها وتعميم فوائدها على المجتمعات المحلية والصغيرة.

إن تعبئة الجهود من اجل توسيع المشاركة وتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية يتطلب توسيع وتعزيز الحوار مع المسئولين والحكومات من أجل تشجيع وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية، وتشجيع مشاركتهم في تحديد احتياجاتهم، وفي مسائل تدبير وتوفير هذه الاحتياجات، وتحديد المعالم الرئيسية للمستقبل في مجتمعاتهم وحياتهم.

كما أن توفير المناخ الملائم للمجتمعات المحلية للتعود على ممارسة المشاركة يعتمد على توسيع قاعدة دور منظمات المجتمع المدني في تشجيع هذه الممارسات، وذلك بسبب ما يتوافر لها من قنوات وارتباطات واتصالات مع المجتمعات المحلية ومع كل الفئات التي يصعب الوصول إليها

من خلال القنوات الحكومية أو القيادات المركزية. هذا بالإضافة إلى ما يتوافر لهذه المنظمات المدنية من تاريخ طويل من العمل في قطاعات التنمية وخاصة مع القطاع الخاص وفي المجتمعات المحلية ويؤدي ذلك إلى تزايد قدرة هذه الفئات والمجتمعات المحلية على ممارسة المشاركة المطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة في مجتمعاتهم الصغيرة وبالتالي في المجتمع ككل.

المعوقات التي تحد من مشاركة الشباب:

- انتشار الأمية حيث أن الأمي مواطن فقد حقًا من حقوقه الأساسية بحرمانه من التعليم، وهو يفقد تبعا لذلك كثيرا من حقوقه الاجتماعية والسياسية، فيحرم من الإسهام في الحياة العامة سواء في المجال السياسي أو في تكوين الرأي العام وصنع القرارات.
- البطالة، حيث تحمل بطالة الشباب معها الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تكون البطالة بين المتعلمين من الشباب، إذ أنه من غير المعقول أن نتوقع من الشباب المتعطل أن يكون مشاركا فاعلا في قضايا مجتمعه.
- تلعب التنشئة دورا مهما في تشكيل وتكوين القيم والأخلاق لدى الأفراد، إلى جانب أن جزء من التنشئة يعطي مسئولية أساسية تجاه العائلة دون التركيز على المسئولية تجاه المجتمع، إضافة إلى انتشار بعض القيم التي تسود التنشئة من سلطة وتسلسل وتبعية.
- ضعف قدرة المدرسة على أداء واجبها التربوي وتركيزها الشديد على دور السلطات التنفيذية بينما لا تتناول الدور الذي يجب على المواطن أن يقوم به إلا بشكل عارض، إضافة إلى أن أساليب التلقين المتبعة في نظم التعليم التي تساعد على التعبير عن الرأي وتشجيع الاستقلال في التفكير والثقة بالنفس أو الإبداع.
- ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على استقطاب الشباب، وكذلك عدم إتاحة الفرصة لهم في التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، إلى جانب افتقادها للديناميكية في الربط بين النخبة والشباب.
- عدم قيام وسائل الإعلام بعرض القضايا التي تهم الشباب وإثارة النقاشات الجادة حولها وتناول القيم أو طرح القيم السلوكية التي تغذى الممارسة الديمقراطية والمشاركة.
- تزايد حدة المشكلات الاقتصادية حيث صار الأساسي للشباب المصري بعد التخرج من الجامعة هو البحث عن عمل، وبالتالي أصبح العمل السياسي بالنسبة لهم نوعا من الرفاهية.

- **ضعف القيم والتقاليد الديمقراطية في بنية الثقافة السياسية حيث أن الديمقراطية هي منظومة من القيم تتمثل في الإيمان بالتعددية والقبول بالأخر والتسامح السياسي والفكري والإيمان بالحوار كأداة للإقناع والاقتناع.**
- **عدم وجود تشريعات تضمن وتؤكد وتحمس عملية المشاركة السياسية للشباب.**
- **غياب دور المثقفين والرواد التحامهم وتشجيعهم للشباب وعدم قيامهم بإعطاء المثل للتعاون الديمقراطي والحوار الديمقراطي فيما بينهم.**
- **عدم وجود مؤسسات تعمل على توسيع التنشئة السياسية وتنمية الولاء الوطني والقومي وتربية الشباب على دافع الخدمة العامة، وضعف الاتحادات الطلابية والتي تعتبر من أهم هذه المؤسسات، وخاصة بالنسبة للمشاركة في العمل السياسي وتحويل الاتحادات الطلابية إلى مجرد منتديات للأنشطة.**